النظام الدولي والسياسة الخارجية للأردن في الربع الاخير من القرن العشرين

م.د. عمر ضياء الدين ذنون ال عمران
المديرية العامة لتربية نينوى

الملخص:

يتحدث هذا البحث عن النظام العالمي الذي تعيش من خلاله الدول وبالتالي الشعوب في العالم ، ولا يمكن فصل احدهما عن الاخر؛ لأن التأثير العالمي على الدولة مرتبط وبشكل مباشر مع الشعوب التي تؤثر بدورها على الدولة ، ولتحقيق الاستقرار الداخلي لأي دولة لابد لها من تحقيق التوازن بين الداخل والخارج ، وعليه فإن السياسة الخارجية لأي دولة لابد لها من اثبات حضورها عالميًا ، وعليها مواكبة القوى التي تتحكم بالعالم ، ومن هنا على الدول أن تقوم بمعرفة مدى قوتها عسكريًا واقتصاديًا والوضع الداخلي والاقليمي ودول الجوار لتتمكن من مجابهة التيارات الدولية المتغيرة في العالم ، هذا العالم الذي تغيرت به القوى من دولة الى اخرى ومن قطبين الى واحد لابد لها أن تتأثر وتؤثر على الدول الكبيرة او الصغيرة ومنها المملكة الاردنية الهاشمية ، والتي تمتاز بالموقع الحساس من حيث وجود الكيان الصهيوني من جهة والدول العربية التي كانت في القرن العشرين تتحدى هذا الكيان المصطنع ومنها العراق وسوريا وغيرهما ، فكان عليها تحقيق التوازن والاستقرار في علاقاتها مع دول الجوار وفقًا لمعايير تخدم البلاد على المستوين الداخلي والخارجي .

الكلمات المفتاحية: النظام، السياسة الخارجية، الأردن، القرن العشرين.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The International System and Jordan's foreign Policy in the last Quarter from the Twentieth Century

Dr. Omar Diaa Al-Din Thanoun Al-Imran
General Directorate of Nineveh Education

Abstract:

This research talks about the global system through which countries and therefore peoples live in the world, and one cannot be separated from the other because the global influence on the state is directly linked to the peoples who in turn influence the state, and in order to achieve internal stability for any state, it must achieve The balance between inside and outside, and therefore the foreign policy of any country must prove its presence globally, and it must keep pace with the forces that control the world, and from here countries must know the extent of their strength militarily and economically and the internal and regional situation and neighboring countries in order to be able to confront the changing international trends in the world. This world, in which powers have changed from one state to another and from two poles to one, must be influenced and affected by large or small countries, including the Hashemite Kingdom of Jordan, which is characterized by a sensitive location in terms of the presence of the Zionist entity on the one hand, and the Arab countries that in the twentieth century were challenging this. The artificial entity, including Iraq, Syria and others, had to achieve balance and stability in its relations with neighboring countries in accordance with standards that serve the country at the internal and external levels.

Keywords: regime, foreign policy, Jordan, twentieth century.

المقدمة:

إن موضوع السياسة الخارجية موضوع شائك، يحتاج الى الفطنة الشديدة من قبل القائمين عليه، ولا يمكن لأي دولة أن تمضي في وجودها من دون أن يكون لها مسار محدد في السياسة الخارجية لها، لضمان الاستقرار الداخلي المرتبط اساسًا بالاستقرار الخارجي والدول المحيطة، وللأردن خاصية منفردة في هذا المضمار السياسي ، فهي تمتلك موقعًا جغرافيا فيه حساسية دينية وقومية ودولية ، ألا وهو قربها من الكيان الصهيوني الذي لا يبعد عن العاصمة الاردنية عمان سوى مسافة قليلة ، ومن هنا اتت اهمية البحث عن السياسة الخارجية للمملكة الاردنية الهاشمية في الربع الاخير من القرن العشرين ، اذ كان العالم منقسمًا الى قطبين هما: الولايات المتحدة الامريكية وروسيا (الاتحاد السوفياتي سابقًا).

تكونت الدراسة من مبحثين، تحدث المبحث الاول عن التوازن الدولي بين القوى العظمى امريكا الاتحاد السوفيتي والذي تنوع ما بين ثنائي القطبية واحادي القطبية والحرب الباردة والتي كانت كارثة على العالم، وتحدث المبحث الثاني عن العلاقات الخارجية للمملكة الاردنية الهاشمية من حيث الادوات والاوضاع الداخلية في الربع الاخير من القرن العشرين .

استعملنا في الدراسة عددًا من المصادر المهمة في السياسة الدولية والنظام العالمي والسياسة الخارجية ، ودراسات في الاوضاع الداخلية والسكان والاقتصاد وغيرها .

المبحث الاول

النظام الدولي في الربع الاخير من القرن العشرين

اولًا: القوى التقليدية:

في المدة ما بين لقرنين الخامس عشر والتاسع عشر انتشرت في اوربا دويلات وجمهوريات واقطاعات صغيرة توزعت السلطة السياسية فيما بينها، وكانت ابرز تلك القوى بريطانيا وفرنسا واسبانيا وروسيا والنمسا وألمانيا وايطاليا **(الدقاق، 1983، ص397)**، وفي الحقبة الكلاسيكية لنظام توازن القوى كانت هي تلك الحقبة في التاريخ الاوربي الحديث والتي تبدأ بمعاهدة وستفاليا **(وهي معاهدة حاولت انهاء الصراع الديني في اوربا. للمزيد من التفاصيل، ينظر: (غافل، ع 18، (د.ت)، ص 100–117))**، وتنتهي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 . 1945 كون المعاهدة انهت الصراع الديني وخلقت الدولة القومية وساهمت في خلق الامن والنظام في الشؤون السياسية في اوربا، وفي الوقت ذاته خلقت التوازن بين الدول في اوربا على الرغم من الخلل الذي اصابه في فرنسا خلال حقبة حكم نابليون بونابرت**(ابو الروس، 2013، ص56)**، فقد منعت

اي دولة من الصعود والظهور على حساب دولة اخرى(**مقلد، 1991، ص 263**)، وذلك بإنشاء التحالفات بينهم(**الدقاق، 1983، ص 391**).

وهكذا اصبح النظام السياسي الاوربي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ممتدًا ليصبح نظامًا سياسيًا دوليًا ، على الرغم من أن اوربا حينها كانت هي المسرح الاساس للعمليات السياسية الدولية خلال القرن الثامن عشر ليصبح العالم لاحقًا جميعه مسرحًا للعمليات السياسية الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين(**الصمد، 1986، ص 34**).

ولابد من ذكر أن بريطانيا كانت اللاعب الرئيس والفعال لأجل الحفاظ على التوازن الاوربي وذلك بسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها القوة الاقتصادية والعسكرية المؤهلة لهذا الامر، فموقعها الجغرافي جعلها تكون بعيدة عن الصراعات الاوربية الى حد ما فكان لها حضور قوي بسبب ذلك في ابقاء التوازن الاوربي **(مقلد، ص 397)**.

النظام الدولي ثنائي القطبية:

وضعت الحرب العالمية الاولى حدًا لنظام التوازن الدولي، في حين اعطت الحرب العالمية الثانية وما نتج من انتصارات وهزائم ادت الى بروز اكثر من قوة تتحكم بالتوازن الدولي بحيث كانت متناحرة فيما بينها، وتلك الحقبة استمرت من 1945 لغاية 1991 **(الصمد، 1986، ص 37)**، وقد امتاز عهد التوازن بعد الحرب العالمية الثانية عن الحقبة التي قبلها بانتهاء عهد السيادة الاوربية على النظام الدولي ، وتغير الاقطاب من متعددة الى ثانية فقط ، وبينما كانت العلاقات الدولية قبل تلك الحقبة مستمرة اصبحت لاحقًا صراعات ولاسيما في مرحلتها الاولى ، وتغيرت اهداف الدول في سياستها الخارجية، فبينما كانت في السابق الاهداف اقتصادية اصبحت لاحقًا الاهداف والاعتبارات الايدولوجية محركًا رئيسًا في ذلك والذي تمحور حول الصراع بين المعسكر الشرقي ذي الايديولوجية الشيوعية والاشتراكية والمعسكر الغربي ذي الايديولوجية الليبرالية والراسمالية، وأصبح للمعسكرين ، الشرقي المتمثل بالاتحاد السوفياتي والغربي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية، هدف واضح وهو سباق التسلح وصرف المبالغ الكبيرة على ذلك ورفع امتلاك تلك الدول للاسلحة النووية ذات التدمير الشامل(**الدجاني، 1986، ص 77**)، وقد برز امام تلك الدول عدة تحديات اخرى منها بروز دول العالم الثالث كقوى اقتصادية، فضلًا عن اليابان والصين ومجموعة الدول الاوربية **(الدجاني، 1986، ص83)** ويمكن تقسيم مراحل القطبية الثنائية الى:

1. **مرحلة الحرب الباردة (1945 . 1962) .**
2. **مرحلة الوفاق (1962 . 1972) .**
3. **مرحلة الانفراج (1972 . 1979) .**
4. **الحرب الباردة الجديدة (1979 . 1991) .**

اولًا : مرحلة الحرب الباردة (1945 . 1962):

سيطرت على تلك الحقبة درجة عالية من التنافس والتوتر بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي (عبدالله، 2015، ص33)، وكانت الدول الكبرى تنظر الى الوضع الدولي بما يسمى بالنظرة الصفرية، بمعنى أن اي مكتسب لأحدهما يعد خسارة للطرف الاخر من اللعبة، وبالتالي لم تعد جميع الاطراف موافقة على تحقيق اي من القطبين لأي مكسب دولي؛ كون ذلك سيؤثر على مكانتهم وهو حسب اعتقاد الدول**(غالي وعيسى، 1978، ص 173)**، وقد انتهت تلك الحقبة بعد أن وصلت ذروتها في ازمة الصوارخ الكوبية عام 1962 **(للتفاصيل حول الموضوع: السنكيهي واحمد، 2015، ص 45)**.

ثانيًا: مرحلة الوفاق (1962–1972):

تمتد تلك المرحلة ما بين التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الصواريخ الكوبية (وتمسى أيضا ازمة الكاريبي والتي يمكن عدها مواجهة دبلوماسية وأزمة سياسية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي المتحالف مع كوبا والتي برزت ضمن الحرب الباردة بين الدولتين في أكتوبر 1962 ، وذلك اثر اكتشاف الاميركان نشر صواريخ نووية في كوبا والتي لا تبعد كثيرا عن السواحل الامريكية وانتهت الازمة من خلال اتفاقات سياسية سميت تفاهم كينيدي _ خروشوف) **(للتفاصيل حول الموضوع : عبدالله ، 1989)** ، الى التوصل الى اتفاقية سولت عام 1972 **(وكان مضمونها تخفيض الاسلحة الهجومية. (غالي وعيسى، 1978، ص 56))**، وقد اتسمت تلك الحقبة بالوفاق وتخفيف حدة التوتر وتوفر فرص واسعة للتعاون بين القطبين او المعسكرين الشرقي والغربي ، وتم عام 1963 انشاء خط ساخن وعلى درجة عالية من السرية بينهما، اذ ربط بين واشنطن (البيت الابيض) وموسكو (الكرملن) **(السنكيهي والحاج احمد، ص56)**، وذلك للتداول بخصوص اي ازمة طارئة قد تحدث حول العالم والتي على اثرها تم توقيع اتفاقية الحد من خطر نشوب حرب نووية**(الدقاق، 1983، ص 399)**.

ثالثًا: مرحلة الانفراج (1972–1979):

وهي المرحلة الممتدة من معاهدة سولت الاولى الى سولت الثانية عام 1979 والتي تقضي بالحد من انظمة نقل الصواريخ الاستراتيجية، وقعت المعاهدة الأولى في موسكو 1972جمدت عدد منصات الصواريخ الباليسيتية وامتدت لخمس سنوات فقط وبذلك كانت اتفاقية مؤقتة ، اما الثانية فوقت في فينا 1979 لم يتم التصديق عليها رسميا من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي بسبب الدخول السوفيتي لافغانستان رغم ذلك التزم الطرفان ببنودها وكان من بنودها الحد من قاذفات القنابل المزودة بصواريخ كروز لكل جانب **(غالي وعيسى، 1978، ص67)**، وكان في تلك الحقبة معاهدات اخرى منها معاهدة فلاديفستك عام 1974 حول الاسلحة والتجسس، ومؤتمر هلنسكي عام 1975 للامن الاوربي والذي جمع بين دول اوربا الشرقية والغربية

والذي عدّه البعض بداية نهاية اوربا الموحدة **(اتفاقيات هلنسكي من الموقع الالكتروني www.m.marefa.org)**.

رابعًا: الحرب الباردة الجديدة (1979-1991):

لم تكن تلك الحقبة كسابقاتها، فقد انعدمت الثقة بين القطبين وازدادت حدة التوتر بينهما وفشلت اللقاءات الثنائية بينهما بخصوص التوصل الى اتفاقيات جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية**(السنكيهي والحاج احمد، ص 59)**، وازدادت الرغبة بين الطرفين لمد النفوذ بالقوة العسكرية ولاسيما الاتحاد السوفياتي الذي اتضح من خلال غزوه لافغانستان عام 1979 **(للتفاصيل حول الغزو على افغانستان ينظر: (الحلو، العدد 1، مجلد 10، 2021، ص 213 . 232))**.

النظام الدولي الاحادي (1991- 2000):

ادى التفكك السياسي والأيديولوجي للاتحاد السوفياتي الى نشوء نظام دولي جديد برزت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية كقوة عظمى منفردة ، وفي المقابل انهار النظام الدولي الثنائي القطبية ليبرز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، والذي منحته حرب الخليج الثانية عام 1991 **(للتفاصيل حول الحرب ينظر: (التميمي، 1993))** الفرصة الكبيرة للظهور بالسلطة المطلقة **(المصري، 1992، ص65)**، ولاسيما بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الامريكي جورج بوش الاب في ايلول 1990 معلنًا النظام العالمي الجديد عندما قال: إننا نتطلع الى نظام عالمي جديد **(المصري، 1992، ص 67)**، ثم قال: إن النظام العالمي الجديد يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الامم الاخرى لأجل ردع العدوان ، وذلك في خطابه بتاريخ نيسان 1991 ، والذي استرسل بالحديث خلاله الى تطلع بلاده للالتزام المشترك مع الامم المتحدة من عدة امور لعل اهمها: تخفيض ترسانة السلاح حول العالم ومراقبتها ، وهذا امر يجعل من الولايات المتحدة الامريكية منفردة بامتلاك ترسانة السلاح ذي الدمار الشامل **(المصري، 1992، ص 67)**.

ولقد ادى بروز النظام العالمي الجديد الى ظهور النزاعات القومية والعرقية والطائفية بسبب انحسار ثنائية القطب ، وقد اتسم النظام الجديد ايضًا بقوة القمع العسكري والاقتصادي كما حدث مع العراق في حرب الخليج الثانية **(الدليمي، ص 22)**.

ويمكن تلخيص الملامح الرئيسة للنظام العالمي الجديد بالاتي:

1. السيطرة الاقتصادية على السوق العالمية .
2. الضغط على الدول للتحول نحو الديموقراطية بإطلاق الشعارات بقوة لأجل تحريك الشعوب ضد حكامها.

3. تفويض الولايات المتحددة الامريكية للتحكم بالعلاقات الدولية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، والرقابة على تجارة السلاح والتحكم بمن يمتلكه من الدول الموالية لها.

4. تقييد سياسة الدول القومية ولاسيما فيما يتعلق بالشؤون الداخلية من حيث حقوق الانسان والاقليات**(سعيد، العدد 403 ، السنة 35 ، 1992، ص 23 –25)**.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية في الربع الاخير من القرن العشرين في الاردن

تناول هذا المبحث عن عوامل وادوات السياسة الخارجية للمملكة الاردنية الهاشمية من حيث الاهداف والادوات، وفي البداية لابد من معرفة أن السياسة الخارجية في النظام الدولي هو المجال الذي تعمل فيه وحدات السياسة الدولية ، وتتأثر اهدافها واحتياجاتها وافعالها بشكل كبير بسبب التوزيع الكلي للقوة في العالم داخل النظام الدولي وتتاثر بالقواعد الدولية السائدة**(بوقنطار، 1985، ص62)**، ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: المجهود الذي تبذله جماعة وطنية لمراقبة المحيط الخارجي للبلاد بتعزيز الوضعيات الايجابية وتلافي السلبيات وبما يخدم مصلحة بلادهم **(بوقنطار، 1985، ص65)** وهي ايضًا: مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقتها مع الدول الاخرى لأجل تحقيق اهدافها وحماية مصالحها**(نعمة، 1979، ص 17)**، فضلًا عن أن هنالك العديد من التعريفات الخاصة بالسياسة الخارجية ، ولابد من التمييز بين ارسال اشارة دبلوماسية الى دولة صديقة او غير ذلك .

اولًا: الأهداف:

تهدف السياسة الخارجية لأي دولة الى تحقيق الاغراض السياسية الاتية :

اولًا : حماية امن الدولة وبقائها والحفاظ على استقلالها .

ثانيًا : تعزيز رفاهية الامة والمواطنين .

ثالثًا : تنمية ورعاية المصالح الوطنية للدولة .

رابعًا : ضمان المصلحة الوطنية وربط الاوضاع الدولية السائدة مع القوة المتاحة للدولة .

خامسًا : حماية مصالح الدولة الاقتصادية **(مهنا والصلحي، 1985، ص 150– 152)**.

ويتم اختيار اهداف السياسة الخارجية من قبل صانعي القرار في الدولة للسعي الى التغيير او الحفاظ على اوضاع معينة في المحيط الدولي ، وتنجم السياسة الخارجية عن تحليل الغاية والوسيلة ، فالغاية التي تسعى اليها الدولة تقرر الوسائل التي تختارها لتحقيق اهدافها ، ومن الخيارات المتعددة المتاحة امام الدولة فإنه يتم اختيار افضل السبل التي تدعم مصلحة الدولة الوطنية ، وتختلف اهداف السياسة الخارجية لأي دولة عن الاخرى **(ابو عوده، 1986، ص 36)** ولكنها لابد من أن تتضمن بعض الاعتبارات منها :

1. الحفاظ على النفس .
2. تعزيز الرفاهية .
3. الحفاظ على السمعة الوطنية .
4. حماية ونشر العقيدة الوطنية .
5. السعي المستمر بالحفاظ على الوحدة الوطنية **(ابو عوده، 1986، ص 38)**.

وعادة ما يقع على رؤساء الدول مجموعة من الاهداف يعملون على صياغتها وتطويرها على اساس أن تصبح قدرًا لأمة، ومن تلك الدول المملكة الاردنية الهاشمية ، ومثال ذلك: حملة المملكة، ورسالة الثورة العربية الكبرى، والعمل على تحقيق اهدافها لغرض خدمة العالم العربي **(مهنا والصلحي ، 1985، ص 79)**

ولا تقوم معظم الدول بتحديد اهداف عامة معينة لها ، بل قد يعمل البعض منها على تحقيق اهداف خاصة او صياغة سياسات لمواجهة اوضاع او التزامات او ازمات خارجية معينة ، وذلك يعدّ امرًا طبيعيًا في دول العالم ومنها الاردن، إذ إن معظم التفاعلات بين الدول تقوم بصورة روتينية ومن دون تخطيط مسبق، وتخدم في العديد من الاحيان مصالح واحتياجات افراد معينين ، وأن في العديد من الحالات معظم القرارات المهمة يتم اقرارها تحت وطأة ضغوط لازمة معينة طارئة كما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991**(المملكة الاردنية الهاشمية، 1991، ص 1)**.

ولا يوجد لمعظم دول العالم سياسة خارجية محددة طويلة الامد ولكنها تتجاوب مع المبادرات الصادرة من الدول الاخرى ، وتكون السياسة الخارجية في بعض الاحيان نتيجة للرضوخ الى ضغوطات سياسية داخلية او عدم القدرة على مواجهة ضغوطات خارجية ، وليس بالضرورة أن تكون اهداف السياسة الخارجية منسجمة ومتناسقة، ومن الممكن أن تتبنى بعض الدول سياسات خارجية متعارضة، ففي الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في الخمسينات من القرن العشرين تقوم على دعم الحركات الشيوعية والثورات على الساحة الدولية ، عملت على دعم انظمة سياسية مثل: (العراق، و مصر) تضطهد الشيوعية وتمنع تشكيل احزابهم **(دوروثي وبالستغراف، 1985، ص 305)**.

اقامت المملكة الاردنية الهاشمية علاقات دبلوماسية مع العديد من دول العالم وللملكة سفارات وقنصليات في معظم عواصمها ، وتختلف المصالح من دولة الى اخرى، ففي الوقت الذي تقتصر علاقاتها مع بعض الدول على العلاقات الدبلوماسية والسياسية والثقافية تمتد العلاقات مع دول اخرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل ايضًا الشؤون الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وتحتفظ المملكة ايضًا بعلاقات ودية مع المنظمات الدولية مثل: منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية بصفتها احد الاعضاء ، كون تلك المنظمات لها عدة اهداف منها السعي الى السلام العالمي والاقليمي وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الاعضاء **(المملكة الاردنية الهاشمية، 1991، ص 4)**.

ثانيًا: ادوات السياسة الخارجية:

هنالك العديد من الادوات المستعملة بين الدول لغرض حماية بلادهم من اي اعتداء خارجي او لحماية مصالح البلد، ومن بينها المفاوضات الدبلوماسية، وتستعمل لغرض تسوية الخلافات بين الدول، ولأجل التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف ، وكذلك الدعاية والاعلام، وهي محاولات مدروسة لغرض اقناع الشعوب وغيرهم للقبول بأفكار او مبادئ معينة لأجل مصلحة بلادهم . فضلاً عن الادوات الاقتصادية وهو ما تمارسه دولة ما على اخرى لغرض الهيمنة عليها، إذ تستعمل الاسلحة الاقتصادية لأجل حرمان دولة ما من النمو والتطور الاقتصادي او لأجل حرمان الشعوب والثورة ضد بلادهم ، ويعدّ التدخل العسكري من آخر الوسائل التي تستعمل في السياسة الخارجية، وهو امر معروف يقوم من قبل دولة قوية ضد اخرى اضعف منها لغرض الهيمنة على اقتصادها او احتلالها لتحقيق غايات واهداف معينة **(مهنا والصلحي، 1985، ص 67- 88)**

إن مهمة تطوير نظرية خاصة باتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية يستحوذ على وقت وجهد كبيرين من قبل المختصين بعلم السياسة الخارجية، لما للأمر من اهمية في حماية البلدان ومراعاة مصالحها، وكمدخل عام يتم اللجوء الى محاولة تحديد كيفية ارتباط العوامل المختلفة بنتائج القرار وتحت اي ظروف والى اي حد ممكن ، وفي هذا المجال فإنه يمكن ملاحظة أن الاستراتيجيات والتكتيكات التي يستعملها صانعو القرار السياسي في دولة ما تكون تابعة لعوامل القوى والضغوطات المؤثرة عليهم مثل: اصحاب المناصب الحساسة في هيكل معين ، ولذلك فإن الجهود تتركز ايضًا على تحديد المدى الذي يؤثر على المتغيرات النفسية لأولئك الاشخاص على عملية صنع القرار **(نعمة، 1979، ص 69- 73)**.

وللاردن ثوابت وعوامل خاصة بها في السياسة الخارجية قامت على اساسها السياسة الخارجية للاردن، تهدف الى تحقيق مصلحة الوطن والامة، ومن اهم تلك الثوابت التي انطلقت منها السياسة الخارجية الاردنية هي:

1. التجارب التاريخية .
2. الموقع الجغرافي .
3. تركيبة العنصر السكاني .
4. البنية الاقتصادية .
5. الايديولوجية والزعامة السياسية **(جونسون، 1974، ص 23)**.

1. التجارب التاريخية:

منذ تاسيس امارة شرق الاردن ولغاية استقلال الاردن (1921 / 1946) مرت هذه الدولة بالعديد من الاحداث التاريخية التي اسهمت في بلورة الفلسفة السياسية لها، واثرت على علاقاتها مع الدول المجاورة وغيرها، وبدورها اثرت في رسم سياستها الخارجية **(تشارلز، 1974، ص 24)**.

واستمرت الاحداث العاصفة بالاردن مستمرة خلال الحقبة الممتدة من الاستقلال وصولًا الى الربع الاخير من القرن العشرين ، ففي الوقت الذي كانت الاردن حاملة راية التمثيل للشعب الفلسطيني، طالب الزعماء العرب بعدّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك في مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في العاصمة المغربية الرباط عام 1974 م فوافق الملك حسين على ذلك خدمة للمصلحة العليا للمملكة **(فضة، 1991، ص 62)**، وحينما تأزمت العلاقة مع سوريا بسبب منظمة الاخوان المسلمين في سوريا وبعد أن قامت الاخيرة بنشر قواتها على الحدود بين البلدين قامت الدبلوماسية الدولية بنزع فتيل الازمة بين البلدين، إذ تم الوصول الى اتحاد كونفدرالي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1984 م، ولاحقًا اعلن الملك حسين ملك الاردن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية في تموز 1988 م، الامر الذي تبع ذلك اعلان المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وإعلان اقامة دولة فلسطينية مستقلة في تشرين الثاني 1988م**(الدجاني والدجاني، 1993، ص 512)**.

وعندما صدمت العالم منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاق مع الكيان الصهيوني عام 1993 م ، قامت الاردن بخطوة مفاجئة ألا وهي الموافقة على جدول الاعمال للمفاوضات التي قامت مع الكيان الصهيوني والهادفة الى تحقيق السلام العادل والشامل بين البلدين على اساس تطبيق قرارات الامم المتحدة **(الدجاني، 1986، ص 533)**.

2. الموقع الجغرافي:

إن صغر حجم ومساحة الاردن بالنسبة إلى الدول المحيطة بها وامتلاكها لميناء العقبة وهو الوحيد للبلاد ويقع الى الجنوب منها، وقلة سكانها ومواردها الاقتصادية يجعلها من الدول الصغرى بالنسبة إلى الدول المحيطة بها، الامر الذي يفرض عليها الحفاظ على علاقات ودية معهم ومع الدول الكبرى لأجل حماية امنها وسلامتها ، وقد فرض هذا الموقع عليها نمطًا خاصًا للسياسة الخارجية بوصفها دولة محاطة بدول قوية يتوقف بقائها على الحفاظ على علاقات سلمية وحسن الجوار للحفاظ على حدودها، علمًا أن الدول المحيطة بالاردن هي (العراق، وسوريا ، والمملكة العربية السعودية)، فضلًا عن الكيان الصهيوني ، ومصر التي على الرغم من عدم امتلاكها لحدود مشتركة مع الاردن، إلا أن لها تأثيرًا قويًا عليها؛ لكون الدول المحيطة بها تنتهج سياسة غير منسجمة مع بعضها وعادة ما يحاول الجميع الضغط على الاردن لغرض اتخاذ موقف سياسي منسجم معهم ، ولابد من معرفة أن اطول حدود للاردن هي مع الكيان الصهيوني **(الأردن، معلومات رسمية عن المملكة الاردنية الهاشمية، 1963، ص 33–35)**، وعلى ذلك تعدّ الاردن حلقة الوصل بين الدول العربية وهو يقضي على اي امل للوحدة العربية في حال احتلالها من قبل اي دولة، فيفرض هذا الموقع توجهًا ثابتًا للأردن باتباع سياسة اقليمية ثابتة قوامها تبوء التوازن وسط القوى التي تحيط بها **(ابو عودة، 1986، ص33)**.

3. تركيبة العنصر السكاني:

كان للتركيبة السكانية في الاردن دورًا بارزًا في التاثير على رسم السياسة الخارجية للدولة بشكل عام ، ويؤدي هذا العنصر دورًا مهمًا في السياسة الخارجية للاردن؛ بسبب الطبيعة السكانية وتركزها في المدن الرئيسة، فضلًا عن تنوعها مما يحد من قدرة الحكومة برسم وتنفيذ سياستها الخارجية ويجعلها تنطلق في تنفيذ قراراتها من اساس غيرقوي يحول دون تحقيق اهدافها المرجوة **(بدران، 1988، ص 50-53)**، ويبرز من دراسة الخصائص الطبيعة الديموغرافية للشعب الاردني عدد من العناصر الشعبية وهي الاتي:

العنصر القبلي: يطغى على المجتمع الاردني الطبيعة القبلية، إذ إن غالب الاردنيين هم عرب الاصل ومن القبائل العربية، وتؤدي دورًا مهمًا في التوجهات القومية والتي تؤثر على السياسة الخارجية للاردن .

العنصر العربي: عندما دخل الامير عبدالله بن الحسين الاردن قادمًا من الحجاز رافقه عدد من الاشراف والقبائل الحجازية عام 1920 م، فضلًا عن الضباط العرب ممن التحق به مما احدث تغييرًا في طبيعة الزعامة، اذ برزت زعامة تقوم على تراث ديني يؤثر على شعوب المنطقة .

العنصر الفلسطيني: يتواجد في الاردن عدد كبير من الفلسطينيين وذلك بسبب حرب 1948 م وضم الضفة الغربية 1950 م وحرب 1967 م، اذ اعطت الاردن حق المواطنة لهم، واصبحت الاردن بمثابة وطن للفلسطينيين ، وبذلك اصبح عددهم كبيرًا بحيث وصل قرابة نصف عدد سكان المملكة، وأدى هؤلاء دورًا مهمًا في الحياة السياسية الفلسطينية بسبب ما كانوا يحملون من ثقافة عالية .

العنصر المسيحي : على الرغم من أن نسبة المسيحيين هي تقريبا 6% فقط من مجموع سكان الاردن، إلا أن لهم دورًا كبيرًا في التجارة والصناعة والاموال، ولديهم تسعة اعضاء في المجلس النيابي .

العنصر غير العربي : تعيش في الاردن مجموعات غير عربية انصهرت في المجتمع الاردني، واصبحت جزءًا منه، ومن اهم تلك الاقليات هم الشركس الذين يسكنون منطقة شرق الاردن منذ عام 1870 م بموافقة الدولة العثمانية ، وأنهم موالون للاسرة الهاشمية المالكة وشاركوا في تأسيس الدولة الاردنية وبإدارة الجيش والحفاظ على الامن**(بدران، 1988، ص 59-66)**.

4. البنية الاقتصادية:

تشكل الموارد الاقتصادية الطبيعية العصب الرئيس لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وتحقيق اهدافها الوطنية، فإن امتلاك بعض الموارد الطبيعية التي تفتقر اليها دول اخرى تحتاجها يعدّ امرًا مساعدًا في دعم السياسة الخارجية، وتمتلك الاردن البوتاس والفوسفات ويشكل نسبة 60% من الصادرات الاردنية . وقد اعد الاردن عددًا من الخطط الاقتصادية لغرض الحفاظ على الاقتصاد، وكانتتلك الخطط متأثرة بما يجري على الساحة الدولية ولاسيما منطقة الجوار بسبب الازمات والحروب في الربع الاخير من القرن العشرين

وهي: خطة التنمية الثلاثية 1973 . 1975 م، والخطة الخمسية الاولى 1976 . 1980 م، والخطة الخمسية الثانية 1981 . 1985، والخطة الخمسية الثالثة 1986 . 1990م **(وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981 . 1985، ص 1-3 ، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986 . 1990، ص 4).**

اثبتت الاردن أن بإمكانها التكييف مع الظروف التي تحدث على الساحة الدولية و العربية ، وكافحت للنهوض باقتصادها الذي تأثر بالركود الاقتصادي الدولي ، إن الاردن تعاني من نقص الموارد الغذائية والبترول مما جعلها في موقف صعب، اما الدول التي تملك تلك الموارد فهي ملزمة بتأمين احتياجات مواطنيها المستمرة والمتزايدة باستمرار ، هذا الامر أدى دورًا كبيرًا في رسم السياسة الخارجية للاردن ، فقد شهدت الاردن ازمة اقتصادية كبيرة بسبب اضطراب الاسواق الاقتصادية العالمية والعربية وذلك عام 1988 م، الامر الذي ادى الى اضطرابات شهدها جنوب الاردن بسبب رفع سعر المواد الاستهلاكية ، وأدت ازمة الخليج عام 1990.1991 م دورًا في هبوط المساعدات الخارجية للأردن، فالدول التي تعهدت في مؤتمر بغداد 1989 م بتقديم الدعم المالي لمدة عشر سنوات لم تفِ بوعودها كاملة **(الفانك، 1992، ص 23 – 29).**

ولابد من الاشارة ايضًا إلى أن حوالات الاردنيين المقيمين في الخارج والمساعدات العربية تقلصت –الى حد كبير– بسبب حرب الخليج الثانية وتأثيراتها ، وأدى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من مجلس الامن الدولي الى اغلاق ميناء العقبة في وجه الصادرات والواردات العراقية **(الفانك ، 1992، ص 55).**

5. الايديولوجية والزعامة السياسية:

تمتد الاسرة الحاكمة في الاردن بجذورها الى اشرف بيت من بين القبائل العربية، إذ تنتسب الى هاشم بن عبد المناف ، فكان لهذا البعد الديني هيمنة ايدلوجية فكرية راديكالية كبيرة، الامر الذي جعل الزعامة السياسية تأخذ تأثيرًا كبيرًا على السياسة الخارجية الأردنية، وتمتاز القيادة الاردنية في أنها تجمع في وقت واحد ما بين تراث الامة العربية الروحي والقومي مما يعطيها ابعادًا واعماقًا يجعلها تحظى بالمحبة والاعتزاز والولاء في نفوس العرب والمسلمين **(عبيدات، 1986، ص1).**

ولأجله، فإن شخصية رئيس الدولة وثقافته وتصوراته للأمور وطبيعة نظره للأمور في العالم الخارجي وتقديره للأحداث وايمانه كل هذه الامور تؤثر في تحديد السياسة الخارجية **(فضة، ع 74 ، اكتوبر 1983، ص 111).**

ومنذ نشوء المملكة الاردنية فهي تعتز بهويتها العربية والاسلامية، فالأسرة الهاشمية هي من قامت بالإعلان عن الثورة العربية الكبرى عام 1916 م لتحرير العرب من الحكم العثماني، ويعبر التزام

صانع القرار عن ايدولوجية النظام السياسي، وتؤثر بعض الامور على مسار السياسة الخارجية الاردنية، فلو اخذنا عدد السكان، فإن الاردن اقل عددًا من السكان بالنسبة إلى الدول المحيطة به ودول العالم، فهذا الامر يؤثر عليه، ويشكل هذا التباين ضغطًا مستمرًا على العلاقات الخارجية، ولاسيما اذا ما علمنا أن غالبية الاردنيين في شرق الاردن هم من اصل فلسطيني **(عبيدات، 1992، ص 5)**.

ويمتاز الوضع الاردني بالثبات والاستقرار في نظام حكمه، وبقي بعيدًا عن التقلبات السياسية الداخلية، وقد استطاعت المملكة احتواء الكثير من التهديدات التي واجهتها خلال القرن العشرين ومنها التيارات القومية والصراعات الاقليمية بين سوريا والعراق و العراق والكويت ودول الخليج والكفاح الفلسطيني المسلح **(الفانك، 1992، ص 34)**، وبقيت الاردن بعيدة عن الصراعات الدولية واحتفظت –في الوقت ذاته– بالعلاقات الطيبة مع الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وبالأخص في الربع الاخير من القرن العشرين، إذ بقي الملك حسين بالحكم لمدة طويلة، الامر الذي ولد تفاهمًا وتعاطفًا خاصًا مع الاردن بالنسبة إلى باقي الدول العربية، وبقيت الاردن محتفظة بالدعم الامريكي على المستوى الاقتصادي، وعلى صعيد السلام الدولي، ودائمًا ما تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى توسيع الدور الاردني الاقليمي **(الفانك، 1992، ص 38)**، مما يدل على أن المملكة الاردنية تتبع السياسات الغربية لأجل مصلحة بلادها وشعبها، فمن خلال الاسترسال نجد أن جميع العوامل تدفع الاردن الى هذا التقلب في السياسة الخارجية ، فالمملكة تسعى الى حماية سيادة اراضيها والحفاظ على استقلال الكيان السياسي الاردني شرق نهر الاردن، وكذلك الحفاظ على ادامة نظام الحكم الهاشمي ـ الملكي، ولتحقيق هذا الهدف تعمل السياسة الخارجية دائمًا على ابعاد مصادر الخطر والتهديد عليها من الخارج عبر تفادي التورط في صدامات مباشرة مع القوى الاقليمية الاخرى**(الملك حسين، مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية، عدد 8493 ، 17 تشرين الثاني، 1993، ص 1)**.

الخاتمة:

شملت السياسة الخارجية الاردنية الاهداف التي يسعى المسؤولون الاردنيون لتحقيقها في الخارج والقيم التي تقوم هذه الاهداف على اساسها، والوسائل والادوات التي استعانت بها السياسة الاردنية لتحقيق الاهداف المرسومة ، وقد حافظت السياسة الخارجية الاردنية بشكل عام على منهجية ثابتة نسبيًا مقارنة مع العديد من دول العالم .

إن التغييرات على الساحة الدولية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى في الربع الاخير من القرن العشرين يجعل من الضروري رسم سياسة خارجية جديدة للاردن تتاقلم مع المجتمع الدولي والنظام العالمي الجديد الذي يختلف في معطياته عن النظام العالمي القديم، فمن العالم ثنائي القطبية الى العالم احادي القطبية ، ولأجله كان على الاردن رسم سياسة خارجية جديدة بناءً على موقعها الحساس المجاور للكيان الصهيوني، فضلًا عن وضعها الاقتصادي المعتمد على الدعم الدولي .

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو الروس، أيمن. (2013). شخصيات لا ينساها التاريخ نابليون بونابرت. ط 1. القاهرة: مطبعة ابن سينا.
2. أبو عودة، عدنان. (1986). السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي. ط 1. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية . الجامعة الأردنية.
3. اتفاقيات هلسنكي. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.m.marefa.org
4. الأردن 1962: معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية. (1963). عمان: المديرية العامة للمطبوعات والنشر.
5. بدران، إبراهيم. (1988). الأردن والوسطية. ط 1. عمان: وزارة الشباب.
6. بوقنطار، الحسان. (1985). العلاقات الدولية. ط 1. المغرب: دار توبقال للنشر.
7. التميمي، محمد تيسير. (1993). حرب الخليج بين الأسباب والنتائج. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
8. جونسون، سير تشارلز. (1974). الأردن على الحافة. ت: فهمي شما. ط 1. عمان: وزارة الثقافة والإعلام.
9. حسين، الملك. (1993). مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية، صحيفة الرأي الأردنية، عدد 8493، 17 تشرين الثاني.
10. الحلو، ميادة عبدالله محمد عبدالله. (2021). الاحتلال السوفيتي لأفغانستان 1979.1989. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، العدد 1، مجلد 10.
11. الدقاق، محمد. (1983). القانون الدولي. ط 2. بيروت: مطبعة الدار الجامعية.
12. الدجاني، محمد سليمان، ومنذر سليمان الدجاني. (1986). السياسة: نظريات ومفاهيم. عمان: مطبعة بالمينوبرس.
13. دوروثي، جيمس، وروبرت بالستغراف. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ت: وليد عبد الحي. ط 1. الكويت: كاظمة للنشر.
14. الدجاني، محمد سليمان، ومنذر سليمان الدجاني. (1993). المدخل إلى النظام السياسي الأردني. ط 1. عمان: مطبعة بالمينوبرس.
15. السنكيهي، أبو القاسم، وعبد القادر الحاج أحمد. (2015). أزمة الصواريخ الكوبية (أكتوبر 1962) وتأثيرها على العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرقي والغربي. رسالة ماجستير، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر.
16. سعيد، محمد السيد. (1992). النظام العالمي الجديد بين الاستبداد والمشاركة. مجلة العربي، الكويت، العدد 403، السنة 35، حزيران.
17. الصمد، رياض. (1986). العلاقات الدولية في القرن العشرين. ط 3. بيروت: المؤسسة الجامعية.
18. عبيدات، خالد. (1986). محاضرات عن المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية. ط 2. عمان: معهد الثقافة العمالية.
19. عبدالله، إيناس سعدي. (2015). الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية. بغداد: مطبعة آشور بانيبال للكتاب.
20. عبدالله، عبدالخالق. (1989).العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت: عالم المعرفة .
21. غالي، بطرس، ومحمود خيري عيسى. (1978). المدخل في علم السياسة. ط 8. القاهرة: مطبعة الأنكلو مصرية.
22. غافل، عدي محسن. صلح وستفاليا Westphalia وأثره في إنهاء الصراع الديني في أوروبا عام 1648م. مجلة جامعة أهل البيت، العدد 18، السنة بلا.
23. فضة، محمد. (1991). الأردن ومؤتمرات القمة. عمان: لجنة تاريخ الأردن.

24. فضة، محمد. (1983). أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 74، أكتوبر.

25. الفانك، فهد. (1992). برنامج التصحيح الاقتصادي. ط 1. عمان.

26. مقلد، إسماعيل صبري. (1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

27. مهنا، محمد نصر، وعبد الرحمن الصلحي. (1985). علم السياسة بين التنظير والمعاصرة. ط 1. الإسكندرية: منشأة المعارف.

28. المصري، شفيق. (1992). النظام العالمي الجديد: ملامح وخواطر. بيروت: دار العلم للملايين.

29. المملكة الأردنية الهاشمية. (1991). الكتاب الأبيض. عمان: الحكومة الأردنية.

30. نعمة، كاظم هاشم. (1979). العلاقات الدولية. ط 1. بغداد: جامعة بغداد.

31. وزارة التخطيط. (1981.1985). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عمان: مجلس التخطيط الوطني.

32. وزارة التخطيط. (1986.1990). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عمان: وزارة التخطيط.

List of sources and references :

1. Abu Al-Rous, Ayman. (2013). Unforgettable Historical Figures: Napoleon Bonaparte. 1st ed. Cairo: Ibn Sina Press.
2. Abu Odeh, Adnan. (1986). Jordanian Foreign Policy: Its Regional and International Dimensions. 1st ed. Amman: Center for Strategic Studies – University of Jordan.
3. Helsinki Agreements. Available at: www.m.marefa.org
4. Jordan 1962: Official Information about the Hashemite Kingdom of Jordan. (1963). Amman: Directorate General of Publications and Printing.
5. Badran, Ibrahim. (1988). Jordan and Moderation. 1st ed. Amman: Ministry of Youth.
6. Bouqantar, Al-Hassan. (1985). International Relations. 1st ed. Morocco: Dar Toubkal Publishing.
7. Al-Tamimi, Mohammed Taysir. (1993). The Gulf War: Causes and Consequences. Amman: Al-Ahliyya Publishing and Distribution.
8. Johnson, Sir Charles. (1974). Jordan on the Edge. Translated by Fahmi Shama. 1st ed. Amman: Ministry of Culture and Information.
9. King Hussein. (1993). Interview with The Guardian. Al-Rai Newspaper, Jordan, Issue 8493, 17 November.
10. Al-Hilu, Mayada Abdullah Mohammed Abdullah. (2021). The Soviet Occupation of Afghanistan 1979–1989. Scientific Journal of the Faculty of Arts, Damietta University, Issue 1, Vol. 10.
11. Al-Daqqaq, Mohammed. (1983). International Law. 2nd ed. Beirut: Al-Dar Al-Jami‘iya Press.
12. Al-Dajani, Mohammed Suleiman, & Mundher Suleiman Al-Dajani. (1986). Politics: Theories and Concepts. Amman: Palmin Press.
13. Dorothy, James,&Robert Palstgraf. (1985). Conflicting Theories in International Relations. Translated by Walid Abdul-Hayy. 1st ed. Kuwait: Kazma Publishing.
14. Al-Dajani, Mohammed Suleiman, & Mundher Suleiman Al-Dajani. (1993). Introduction to the Jordanian Political System. 1st ed. Amman: Palmin Press.
15. Al-Sankihi, Abu Al-Qasim,&Abdelkader Al-Hajj Ahmed. (2015). The Cuban Missile Crisis (October 1962) and Its Impact on International Relations between the Eastern and Western Blocs. Master’s Thesis, University of Adrar, Faculty of Humanities, Algeria.
16. Said, Mohammed El-Sayed. (1992). The New World Order: Between Tyranny and Participation. Al-Arabi Magazine, Kuwait, Issue 403, Vol. 35, June.
17. Al-Samad, Riyadh. (1986). International Relations in the Twentieth Century. 3rd ed. Beirut: Al-Moassasa Al-Jami‘iya.
18. Ubeydah, Khaled. (1986). Lectures on the Core Principles of Jordanian Foreign Policy. 2nd ed. Amman: Institute of Labor Culture.
19. Abdullah, Enas Saadi. (2015). The Cold War: A Historical Study of US–Soviet Relations. 1st ed. Baghdad: Ashur Banipal Press.
20. Ghali, Boutros,&Mahmoud Khairy Isa. (1978). Introduction to Political Science. 8th ed. Cairo: Anglo-Egyptian Press.
21. Ghafel, Addi Mohsen. The Peace of Westphalia and Its Effect in Ending Religious Conflicts in Europe in 1648. Journal of Ahl Al-Bayt University, Issue 18.
22. Fuda, Mohammed. (1991). Jordan and the Summit Conferences. Amman: Jordan Historical Committee.
23. Fuda, Mohammed. (1983). The Role of Personality in Foreign Policy Making. International Politics Magazine, Cairo, Issue 74, October.
24. Al-Fank, Fahd. (1992). Economic Adjustment Program. 1st ed. Amman.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

25. Muqlid, Ismail Sabri. (1991). International Political Relations: A Study in Origins and Theories. Cairo: Academic Library.
26. Muhanna, Mohammed Nasr, & Abdulrahman Al-Salhi. (1985). Political Science: Theory and Contemporary Practice. 1st ed. Alexandria: Manshat Al-Ma'arif.
27. Al-Masri, Shafiq. (1992). The New World Order: Features and Reflections. Beirut: Dar Al-'Ilm Lil-Malayin.
28. Hashemite Kingdom of Jordan. (1991). White Book. Amman: Jordanian Government.
29. Na'mah, Kazem Hashem. (1979). International Relations. 1st ed. Baghdad: University of Baghdad.
30. Ministry of Planning. (1981–1985). Economic and Social Development Plan. Amman: National Planning Council.
31. Ministry of Planning. (1986–1990). Economic and Social Development Plan. Amman: Ministry of Planning.